

## مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية لبيئة الشركات العاملة في العراق بالمقارنة مع معايير المحاسبة المالية الامريكية، ومعايير المحاسبة البريطانية

محمد قاسم شيرزا  
كلية الرافدين الجامعة

### المستخلص:

يهدف البحث إلى معرفة النتائج التي سيواجهها العراق نتيجة قيامه بتبنيه وتطبيقه المعايير المحاسبية الدولية، وهل المعايير المحاسبية الدولية ملائمة لبيئة دولة نامية كالعراق؟ أم هي تناسب بيئة الدول المتقدمة؟ وتم تغطية الجانب النظري من خلال مراجعة الأدبيات المحاسبية للتعرف على المعايير المحاسبية الدولية و الجهات التي تعمل على اصدارها و قد صدر الى الان منها ، وقد توصل الباحث الى نتيجة مؤداها ان تطبيق هذه المعايير المحاسبية يقلل التضارب باليات المعالجات المحاسبية وهذا امر ايجابي بحد ذاته كما ان معرفة جميع النتائج لا يمكن معرفته بشكل اكيد الى ان يبدا العراق فلا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية .

## المقدمة و منهجية البحث:

ان من الملاحظ وبالسنوات العشرة الأخيرة بأن العالم باكملة متوجه نحو العولمة بشكل متسارع الخطى من منطلق أن ثورة الاتصالات استطاعت وبشكل منقطع النظير تقريب الشعوب من بعضها البعض وجعل الحدود بين الدول عبارة عن خطوط على الخارطة فقط لا غير ، بغض النظر عن سياسات الدول التي تجد نفسها عاجزة تماما عن وقف هذه الثورة الجديدة بالشكل والنوع والكيفية .

وبالفعل وعلى سبيل المثال لا الحصر إن تعمقنا بثورة الإنترنت لوجدنا أن الجميع دون استثناء ومن خلال هذه الشبكة السحرية يستطيع الوصول إلى كل الأماكن دون حدود أو قيود وعلى رأسهم الشركات بشتى أشكالها وأنواعها لم تعد بحاجة لوكالات وامتيازات لغزو الأسواق العالمية ، فمن خلال هذه الشبكة اصبح من السهل ودون تكبد تكاليف هائلة الوصول بالمنتج إلى كل بيت بالعالم.

ولما يحويه عالم العولمة من أفكار عديدة تهدف لجعل العالم قرية واحدة برزت منظمة التجارة الدولية التي تسعى إلى توحيد جميع القوانين بين دول العالم بما يخص التجارة والاقتصاد ورغم الصعوبات التي تواجهها نظرا لاختلافات الدول من نواحي كثيرة إلا أن المحاولات لتقليص الفوارق جارية على قدم وساق.

مع افتراض نجاح جعل العالم قرية واحدة تبرز هنا أهمية توحيد معايير المحاسبة والتدقيق من خلال وضع معايير دولية تحكم مهنة المحاسبة والتدقيق وفعلا تم وضع هذه المعايير ولكن الملاحظ والى الآن ؛ ان الكثير من الدول وعلى رأسها الدول المتقدمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ترفض تطبيق هذه المعايير الدولية.

بما أن الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص يسعى للانضمام لهذا النظام العالمي الجديد سيصبح حتميا عليها اتباع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، والتي قد تبنتها فعلا، وهنا يبرز عنوان البحث المتواضع هذا والمطروح على شكل تساؤل (مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية لبيئة الشركات العاملة في العراق بالمقارنة مع معايير المحاسبة المالية الأمريكية، ومعايير المحاسبة البريطانية).

قد يتبادر في ذهن البعض بأنه ليس هناك مفر من وجوب تطبيق العراق للمعايير الدولية والباحث هنا ليس في موقف يؤهله باتخاذ قرار التبنّي من عدمه ولكن نحاول محاولة متواضعة لتحديد مدى ملائمتها للبيئة العراقية، ومقارنتها مع معايير محاسبة دولتين متقدمتين (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا)، وذلك للوقوف على ما اذا كانت معايير المحاسبة الدولية ملائمة للدول النامية، أم انها تصلح للدول المتقدمة فقط.

## مشكلة البحث:

تتلخص المشكلة بأن العراق فعلا يحاول الانضمام الى منظمة التجارة الدولية ومن فترة ليست بالقصيرة وبمجرد انضمامه يتوجب عليه إلزاما تبني معايير المحاسبة

والتدقيق الدولية البدء فعلا بتطبيق هذه المعايير في جميع القطاعات و الزام الشركات المتداول اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية بالاسترشاد بالمعايير الدولية. ومن هنا يحاول الباحث أن يجدا الإجابة على أسئلة متمثلة: بمدى فاعلية تبنيها وتطبيقها؟ وهل هي فعلا مناسبة لدولة نامية كالعراق؟ أم هي تلائم الدول المتقدمة فقط.

### هدف البحث:

يهدف البحث الى التوصل الى معرفة النتائج التي سيواجهها العراق نتيجة قيامه بتبنيه وتطبيقه المعايير الدولية، وهل المعايير الدولية ملائمة لبيئة دولة نامية كالعراق؟ أم هي تناسب بيئة الدول المتقدمة؟ وبالتالي ان استطعنا الاجابة على تلك التساؤلات، قد يساهما هذا مستقبلا في خدمة عجلة الاقتصاد ومهنة المحاسبة والتدقيق ومحاولة تقادي السلبيات المتوقعة والتحوط لها بشكل فاعل ومثمر.

### فرضية البحث:

ان معايير المحاسبة الدولية لا تلائم الدول النامية ولا تراعي الاختلافات بين الدول من أي ناحية تذكر ولكن تطبيقها في العراق يقلل من التضارب باليات المعالجات المحاسبية .

### عينة البحث:

لقد تم حصر عينة البحث بمجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية في اقسام المحاسبة بالجامعات العراقية المختلفة، معدي القوائم المالية ، بالاضافة الى المحاسبين القانونيين.

### الفصل الأول:

معايير المحاسبة الدولية ومقارنتها مع معايير المحاسبة الامريكية ومعايير المحاسبة البريطانية:

#### 1-1 المعايير الدولية وقبولها بشكل عام:

إن مهنة المحاسبة كغيرها من المهن لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات المتطورة ، فقد أفردت لها دراسات متخصصة في الجامعات لتدريس أصولها وقواعدها وأسست لها جمعيات مهنية دولية تعقد الامتحانات التأهيلية لعضويتها وتحرص على تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني بين أعضائها، وتعمل على حماية وحفظ استقلالية أعضائها وممارسة الرقابة المهنية عليهم والقيام بكل ما من شأنه تقدم وحماية سمعة المحاسب، سواء فيما يتعلق بالممارسة أو الخدمة في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمة العامة [ دهش، 2003 : 91 ] [2] .

إلا إن مهنة المحاسبة وان كانت تشبه غيرها من المهن الأخرى من حيث أهمية الدور الذي تقوم به في المجتمع، إلا أنها تختلف من حيث أصولها وقواعدها، فالمحاسبة علم اصطلاحي، غرضه قياس الوضع المالي ونتائج العمليات لنشاط اقتصادي ولعل أوجز تعبير عن طبيعة المحاسبة هو ما يرد في تقارير البيانات المالية لمؤسسة ما، فبعد أن يذكر مراجع الحسابات مدى الفحص الذي قام به، يبيد رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية تظهر بصورة عادلة وضع المؤسسة المالي ونتائج أعمالها وفقا "للأصول المحاسبية المتعارف عليها" والصورة العادلة في عرف المحاسبين والمراجعين، لا يمكن الحكم عليها بشكل مطلق بل في إطار "الأصول المحاسبية المتعارف عليها" [رمضان، 1999 : 59] [3].

وتعبير "معايير المحاسبة المتعارف عليها" هذا هو تعبير فني متفق عليه عند المحاسبين دلالاته تشمل كل ما هو متفق على أنه مقبول في علم المحاسبة المتبعة في وقت معين وقد تجمعت هذه "المعايير المحاسبية" تدريجيا لمعالجة معاملات تستحدث مع الزمن. وإلى أمد قريب، كانت الخبرة والعادة، بل والضرورة العلمية، هي التي تقرر نوع المعالجة للمشكلة التي تطرأ. والذي كان يجعلها "متعارفا عليها" هو تبنى الشركات والمؤسسات لها، ولو كان تبنيا غير اجتماعي [قاسم، 1999 : 33] [4].

فإذا اتبعت بعض المؤسسات طريقة ما واتبعت مؤسسات أخرى طريقة ثانية للمشكلة ذاتها، أصبحت كلتا الطريقتين من "المتعارف عليهما" أما المحاسبون ومراجعو الحسابات فكان دورهم يقتصر فيما مضى على إقرار ما أصبح "متعارفا عليه" مما ظهر من معالجات محاسبية، حتى ولو تعددت المعالجات للموضوع الواحد [العسافين، 2003 : 19] [1].

وحيال هذا الموضوع ومنذ أوائل الستينات ولأسباب كثيرة، طرحت تساؤلات حول دور المحاسبة في النشاط الاقتصادي وحول دور المحاسبين في المجتمع. فقد طرح المهتمون بالشؤون المالية والاقتصادية في الدول الصناعية تساؤلات عدة عن ذلك الدور وكان لتلك التساؤلات آثار بليغة في المحاسبة وفي عمل المحاسبين، فقد صاحبها إعادة تقييم داخل المهنة لدور المحاسب في المجتمع ونشطت الجمعيات والمعاهد المحاسبية المهنية في البلدان الصناعية، فشكلت لجان خاصة من ذوي العلم والخبرة لتحديد ذلك الدور الذي فرضه المجتمع [Ball et. al. , 2000 : 155] [5].

ولأغراض وضع قواعد عامة "معايير محاسبية" تكون أساسا للأحكام المحاسبية المتفرقة، فقد قام علماء وخبراء في المحاسبة بدراسات محاسبية مقارنة بين البلدان الصناعية، محاولين الاستفادة في كل بلد من الخبرات المتوفرة في البلدان الأخرى، ولم يكن وضع قواعد عامة تحكم مهنة المحاسبة أمرا سهلا وبقي التوفيق صعبا بين ما سبق من المعالجات الموجودة المتباينة والمتضاربة حتى تاريخ 29 حزيران 1972 حيث خرجت لجنة المعايير الدولية للمحاسبة إلى حيز الوجود اثر اتفاق الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وإيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية على تأسيس "لجنة المعايير المحاسبية

الدولية" لتقوم بوضع ونشر " المعايير المحاسبية الدولية" بهدف تطوير وتعزيز مهنة محاسبية مترابطة ذات أصول منسقة معروفة ومحددة.

[9][ Cushing and Marshall , 1994 : 215]

وقد اكتسبت لجنة المعايير المحاسبية الدولية والمعروفة الآن بمجلس معايير المحاسبة الدولية اعترافا واسعا بأهليتها إذ بالإضافة إلى مؤسسيها ( وهم الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في البلدان الصناعية) التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في البلدان الأخرى. [12][ Samuelson and Welliam , 1989 : 89]

كما أن اتحاد المحاسبين الدولي الذي تشترك في عضويته حتى تاريخ 30 نوفمبر 1998 (143) هيئة مهنية من (103) دول من مختلف دول العالم قد توصل في سنة 1982 إلى اتفاق بإجماع أعضاء مجلس اللجنة والاتحاد ينص على "أن لجنة معايير المحاسبة الدولية هي صاحبة الأهلية في إصدار المعايير المحاسبية الدولية" وقد تمكنت لجنة معايير المحاسبة الدولية حتى يوليو 1999 من إصدار تسعة وثلاثين معيار (واحد وأربعون لغاية نهاية عام 2001) من المعايير المحاسبية الدولية بهدف تطوير وتعزيز مهنة محاسبة دولية مترابطة وذات أدلة منسقة

[13][ Schroeder et. al. , 2001 : 189].

## 1-2 آراء جهات محاسبية متخصصة تجاه معايير المحاسبة الدولية :

لقد أبدى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB) ضمن ورقة بعنوان:

"Calls heard for more independent International Accounting Standards Committee ( IASC)"

بأنه يعتقد بان مجلس معايير المحاسبة الدولية ليس جاهزا بعد لإصدار قوانين مقبولة عالميا ويجب على المجلس اتباع خطوات عديدة إن أراد قبول معايير عالميا وتلخص هذه الخطوات بالتالي [77 : 2000][14]:

- يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية تحسين أداءه بشكل أفضل وكذلك تحسين هيكله لتأمين إصدار معايير مستقبلية بشكل أفضل وبنوعية عالية الجودة.

- يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية إعادة هيكله بان يصبح مجلس ذاتي القرار وذاتي الرؤية والتوقعات باستقلالية تامة دون أن يتأثر بالغير.

وقد أبدى معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) رأيه كذلك برسالة مرسلة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية والموقعة من قبل رئيسة مجلس الإدارة السيدة Olivia Kirtley حيث نصت الرسالة بأنه يجب على المجلس اعتماد الشخصية المستقلة باتخاذ القرار وإذا فشل بذلك يجب إعادة تقييم هيكله خلال خمس سنوات.

[8][ Countryman , 2002 : 83]

وتتطلق مقالة أخرى بعنوان:

"All for One, Or None for All? "

من حقيقة أن العالم يسعى للحصول على معايير محاسبية دولية من منطلق أن هذه المعايير ستساهم في تحقيق ما يلي [67] [Choi et. al. , 2001 : 7] :

- تخفيض التكلفة المحاسبية.
- تحسين أداء المقارنة.
- تأمين أسواق عالية الكفاءة.

وتسترسل المقالة بأنه وخلال العشرة السنوات الماضية اقترب واضعي المعايير من الوصول للغاية المنشودة وتحقيق الفكرة الأساسية ولكن تواجه أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية عدة صعوبات يجب تخطيها أولاً ؛ قبل أن يكون عرضهم للعالم مقبولاً وأول هذه الصعوبات واضعين ومصممين المعايير أنفسهم, [6] [Boockholdt : 101] . والدليل على ذلك عندما بدأ الاحتكاك الفعلي والتضارب عندما صوت أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية على رفض اقتراح بعض الأعضاء بما يخص الأدوات المالية حيث وجد الأعضاء الأوروبيون أن الاقتراح أمريكي الشكل والطابع .

[11] [Kieso et. al. , 2012 : 1101]

ومن الأمور التي يجب الإشارة إليها بأن لجنة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) Securities and Exchange Commission والتي لها السيطرة بالتصويت على الموافقة على أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية أوضحت بصراحة ودون أدنى تردد بأنها ستوافق على تلك المعايير التي تتفق روحاً وقالباً مع FASB.

[10] [Hendriksen and Michael, 1992 : 322]

ووفقاً للحقائق السابق ذكرها والمصرح بها من قبل جهات أمريكية متخصصة، فإن الباحث يعتقد بأن العراق سيواجه مشاكل عديدة خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية للأسباب التالية:

- 1- التكلفة الهائلة التي ستتكبدها الجهات المعنية من خلال تأهيل القوى العاملة للتأقلم مع المعايير الدولية وممارستها وتطبيقها.
- 2- عدم تمكن بعض الشركات من مجاراة تلك المعايير قد يخرجها نهائياً من السوق وبالتالي حصول بعض الضرر والذي قد يكون كبير للاقتصاد الوطني.
- 3- للعراق ظروف خاصة سيتم تجاهلها في حالة اتباع المعايير الدولية من كونه بلد غير صناعي وعلى الأغلب اتباع المعايير والخوض في عالم العولمة سيفتح أسواقنا على مصراعيها للغزو الاقتصادي الأجنبي والذي قد يؤدي لهجرة الاستثمارات ونضوب الموارد وتفشي الفقر والبطالة بنسب أعلى مما هي عليه.

- 4- تنافس العالم المتقدم فيما بينه على معايير الخاصة به قد ينعكس على العراق سلبا باتباعه المعايير الدولية من منطلق أنها لن تأهله لدخول الأسواق الأمريكية الغير راضية كل الرضا على المعايير الدولية وكذلك أسواق الدول المتقدمة الأخرى من منطلق بأنها تعتقد بأن المعايير الدولية مسيسة أمريكيا.
- 5- اتباع المعايير الدولية من قبل العراق قد لا يأتي بثماره المرجو وخصوصا أن المنطقة غير مستقرة سياسيا وكما هو معروف القرار السياسي لا يقف أمامه أي حائل مهما كانت مئانته.
- 6- أين هي المؤسسات الرائدة بالعراق التي يمكن أن تخدمها هذه المعايير.
- 7- بنجاح هذه المعايير قد تساهم بجلب المستثمر الأجنبي ولكنها ستساعد على تمكينه كذلك من السيطرة بالكامل على المدى البعيد على الاقتصاد المحلي وفي حالة حصوله على مناطق استثمار انصب في دول أخرى قد يغادر دون اكرثات لما سيؤول إليه الاقتصاد المحلي.

### 3-1 مقارنة بين معايير محاسبة كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة [ العبادي و القشي، 2006 : 6 ] [18] :

الموضوع	معايير المحاسبة الدولية	معايير المحاسبة الأمريكية	معايير المحاسبة البريطانية
المتطلبات العامة للقوائم المالية	محتويات القوائم المالية	الميزانية وقائمة الدخل وقائمة الأرباح والخسائر المعترف بها وقائمة التدفقات النقدية وذلك عن سنتين ماليين	تتماشى مع المعايير الدولية
تجاوزات للمعايير لإعطاء صورة عادلة وصادقة	يسمح في بعض الحالات النادرة بتجاوز المعايير لإعطاء صورة عادلة وحقيقية	لا يسمح بأية تجاوزات للمعايير	تتماشى مع المعايير الدولية
الأعراف المحاسبية	تستخدم التكلفة التاريخية ولكن قد يتم إعادة تقييم الأصول التي تتزايد. هنالك توجهات حالية نحو استخدام القيمة العادلة في إعادة	يسمح بإعادة تقييم الأوراق المالية لأغراض الاتجار والأوراق المالية المحتفظ بها لإغراض البيع والمشتقات المالية باستخدام القيمة	تتماشى مع المعايير الدولية

	العدالة. كما يسمح بإعادة تقييم الأصول طويلة الأجل	التقييم بشكل مشابه للمعايير الأمريكية	
يتم من خلال تعديل رصيد الأرباح المحتجزة للفترة السابقة وأرصدة المقارنات بالتغيرات النتيجة	عادة يتم تضمين التأثيرات في دخل السنة الحالية	يتم معالجة نتائج التغيرات في السياسات المحاسبية إما من خلال تعديل رصيد الأرباح المحتجزة للفترة السابقة وأرصدة المقارنات أو تضمينها في دخل السنة الحالية	<b>التغيرات في السياسات المحاسبية</b>
تتماشى مع المعايير الأمريكية	تعديل أرصدة المقارنات	يتم معالجتها إما بتعديل أرصدة المقارنات أو تضمينها في الدخل الحالي	<b>تصحيح الأخطاء الجوهرية</b>
تتماشى مع المعايير الدولية	تتماشى مع المعايير الدولية	تحسب وفقا للدخل الحالي والمستقبلي بما يتناسب مع الحال	<b>التغيرات في التقديرات المحاسبية</b>

الإبلاغ الجماعي			
تعريف الشركة التابعة	يعتمد على سيطرة التصويت	يتم السيطرة على المصالح من خلال تصويت أغلبية حملة الأسهم أو بما ينص عليه العقد. هنالك مقترح حالي متماش مع المعايير الدولية	تتماشى مع المعايير الدولية
عدم تضمين القوائم المالية للشركات التابعة ضمن القوائم الموحدة	يتم الاستبعاد فقط في حالة وجود قيود طويلة الأجل تحول دون تضمينها في القوائم المالية ويتم الاحتفاظ بها لبيعها في القريب العاجل. لا تعتبر اختلافات العمليات مبرر لعدم التضمين	تتماشى مع المعايير الدولية	تتماشى مع المعايير الدولية
تعريف الشركات الزميلة	مبني على التأثير الفاعل بافتراض أن حصة الملكية 20% من مصالح المنشأة	تتماشى مع المعايير الدولية بشكل كبير	تتطلب دلائل فعلية تدل على سيطرة فاعلة
عرض نتائج الشركات الزميلة	تستخدم طريقة حقوق الملكية. تظهر نصيب الربح والخسارة	تستخدم طريقة حقوق الملكية. تظهر نتائج الضريبة المرصودة	تستخدم طريقة حقوق الملكية الموسعة. يتم إظهار كل من حصة الأرباح التشغيلية والبنود الاستثنائية والضريبة بشكل منفصل
الإفصاح عن الشركات الزميلة الرئيسية	قليل	يتم إعطاء معلومات تفصيلية عن أصول والتزامات ونتائج الشركات الزميلة الرئيسية	تتماشى مع المعايير الأمريكية
طريقة حقوق الملكية أو التضمين الجزئي للقوائم المالية	يسمح باستخدام كل من الطريقتين. يتم تضمين الأصول والتزامات لبعض عمليات النفط والغاز المشتركة في حالات محدودة	يتم في الغالب استخدام طريقة حقوق الملكية. في بعض الحالات يتم استخدام الطريقة الثانية لعمليات الغاز والنفط المشتركة	يتم استخدام طريقة إجمالي حقوق الملكية عادة. يتم تضمين الأصول والتزامات لبعض

عمليات النفط والغاز المشتركة في ظروف محدودة			للمشـاريع المشتركة
---	--	--	-----------------------

ترجمة العملات الأجنبية			
تتماشى مع المعايير الدولية	تتماشى مع المعايير الدولية	تتم الترجمة بمعدلات الصرف بتاريخ العملية. تترجم بنود الأصول والالتزامات المالية بمعدلات الصرف بتاريخ إعداد الميزانية العمومية. وتترجم البنود الغير مالية بمعدلات الصرف التاريخية	الشركة الفردية
تستخدم سعر الإقفال بتاريخ الميزانية: وتستخدم أما متوسط معدلات الصرف أو الإغلاق لقائمة الدخل. يتم اخذ فروق أسعار الصرف في قائمة الأرباح والخسائر المعترف بها. ولا يتم تضمينها في المكاسب المتحققة من التخلص من الشركات التابعة	تتماشى مع المعايير الدولية	تستخدم سعر الإقفال بتاريخ الميزانية: وتستخدم متوسط معدلات الصرف لقائمة الدخل. يتم اخذ فروق أسعار الصرف في حقوق الملكية وتضمنينه في المكاسب المتحققة من التخلص من الشركات التابعة	المنشأة الأجنبية المشمولة بالقوائم المالية الموحدة
إما أن تتبنى المعايير الدولية أو المعايير الأمريكية	إعادة قياس قوائم العملة المحلية باستخدام العملة الوظيفية كعملة التقارير	يتم تسوية القوائم المالية المحلية للشركة الأجنبية بناءا على مستويات الأسعار الحالية والسابقة لعملية الترجمة.	المنشأة الأجنبية في حالة التضخم المدقع

دمج الأعمال			
تتماشى مع المعايير الدولية يتم السماح بإنشاء بعض مخصصات الاقتناء	تتماشى بشكل كبير مع المعايير الدولية. ولكن هنالك بعض القوانين التي لا تزال في مرحلة البحث والنظير تتماشى مع المعايير الدولية	تستخدم القيمة العادلة لأصول والتزامات الشركة المقتناة يمكن استخدام القيمة العادلة في تقييم بعض المشاريع المتوقفة عن العمل و التزامات إعادة الهيكلة للمشاريع المقتناة إذا ما تحققت بعض الشروط المعينة	طريقة الشراء/القيمة العادلة عند الاقتناء
تتماشى مع المعايير الدولية. باستثناء انه يجب أن تكون عمليات التحري عن القيم جارية على قدم وساق	تتماشى مع المعايير الدولية عمليا	يتم تصحيح القيم العادلة بتسويتها مع شهرة المحل حتى نهاية العام لعملية التملك إذا ما توفرت دلائل عن القيم الحالية. يتم تسجيل تلك التعديلات اللاحقة في قائمة الدخل	طريقة الشراء/ تسويات لاحقة للقيمة العادلة
تتماشى مع المعايير الدولية	لا يتم الاعتراف بها مطلقا إلا عندما يتم تسوية هذه الاعتبارات الطارئة أو إمكانية تحديد مبالغها	يتم تقديرها عند الاقتناء وتعدل لاحقا بشهرة المحل	طريقة الشراء/ اعتبارات طارئة
تحدد بحصة من القيمة العادلة لصافي الأصول	عادة ما تحدد بحصة من قيمة صافي الأصول الدفترية قبل عملية الشراء	تحدد بحصة من القيمة العادلة لصافي الأصول أو بحصة من قيمة صافي الأصول الدفترية قبل عملية الشراء	طريقة الشراء/ حقوق الأقلية عند الاقتناء
تتماشى بشكل كبير مع المعايير الدولية الا انه يجب	تتماشى بشكل كبير مع المعايير الدولية	يتضمن الإفصاح كل من أسماء ووصف الشركات	طريقة الشراء/ الإفصاح

تقديم جدول يظهر القيمة الدفترية وتسويات القيمة العادلة والقيم العادلة لاصول والتزامات المقتني	الا انه يجب تقديم معلومات متعلقة بقائمة دخل تحضيرية كما لو ان الاقتناء تم في فترة المقارنات	الدمجة وطرق محاسبة وتاريخ الاقتناء والآثار المترتبة على نتائج ومركز مالي المقتني	
تتماشى مع المعايير الدولية. ولكن في بعض الحالات يمكن اعتبار عمرها غير محدد	ترسمل ويعاد تقديرها في نهاية كل عام أو عند حدوث حدث مهم	ترسمل وتطفي على العمر المقدر لها والذي لا يتعدى عادة 20 سنة. هنالك توجه للتماشي مع المعايير الأمريكية	طريقة الشراء/ شهرة المحل
تسجل كأصل سالب ويعترف بها بالدخل لمقابلة اهتلاك الأصول الغير مالية. أي زيادة تتعدى القيمة العادلة لهذا النوع من الأصول يتم الاعتراف بها في دخل الفترات التي يمكن الاستفادة منها	يتم تخفيض القيم العادلة للأصول الغير جارية بشكل جزئي (باستثناء السندات المالية) يتم تسجيل أي زيادة في الدخل الغير متحقق والاعتراف به بالدخل بفترة لا تتعدى 40 سنة. هنالك مقترح حالي مشابه ولكن يفضل إطفاء الفائض بالدخل مباشرة.	إذا كانت متعلقة بخسائر/تكاليف متوقعة مستقبلية فيتم الاعتراف بها بالدخل عند حدوثها: وألا فأنها تسجل كأصل سالب ويتم الاعتراف بها على مر عمرها كأصل غير مالي. في حالة تجاوز قيمتها العادلة قيمة الأصل الغير نقدي فيتم الاعتراف بالزيادة في الدخل فوراً.	طريقة الشراء/ الشهرة السالبة
القيود مشابه للمعايير الدولية. بعض الشروط تتضمن حجم المنشأة واعتبارات محدودة لأقل المستويات الممكنة	تم منع هذه الطريقة	مقيدة بشكل كبير فيما يتعلق فقط "للاندماج للأطراف المتكافئة". تركز القوانين على فقدان تعاريف المقتني	طريقة تجميع المصالح

المبادئ المحاسبية الرئيسية			
الأصول الغير ملموسة	يتم رسملتها فيما إذا تحققت شروط الاعتراف.	يتم رسملتها عند الشراء مع عدم تحديد عمرها في اغلب الحالات وإعادة تقييمها سنويا بالقيمة العادلة.	تتماشى مع المعايير الدولية بشكل كبير. إلا انه يسمح باستخدام عمر غير محدد في بعض الحالات
تكاليف البحث والتطوير	يتم إطفاء مصاريف البحث بالدخل عند حصولها ويتم رسملة تكاليف التطوير وإطفائها إذا ما حققت شروط معينة	يتم إطفاء مصاريف البحث والتطوير في الدخل مباشرة. لابد من رسملة بعض مصاريف تطوير برامج الحاسوب	تتماشى مع المعايير الدولية باستثناء أن رسملة تكاليف التطوير وإطفائها تصبح اختيارية إذا ما تم مقابلة بعض الشروط
الممتلكات والمصانع والمعدات	يتم استخدام التكلفة التاريخية أو القيم المعاد تقديرها. من الضروري إعادة تقييم جميع فئات الأصول عند استخدام مبالغ إعادة التقييم	غير مسموح بإعادة التقييم	تتماشى مع المعايير الدولية
الممتلكات من الاستثمارات	يتم معاملتها إما كاستثمارات أو كالممتلكات والمصانع والمعدات. المقترح الحالي أن تقاس إما بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة العادلة والاعتراف بفروق القيمة العادلة في قائمة الدخل.	تعامل كبقية الممتلكات (باستخدام التكلفة التاريخية)	تحميلها بقيمة السوق المفتوح دون اهتلاكها
انخفاض قيمة الأصول	إذا ما كان انخفاض قيمة الأصل لأعلى سعر أو سعر البيع والمبني على توقعات التدفقات النقدية المخصومة ولم ينتج منه خسائر فانه يتم	لا يعتمد التخفيض على التدفقات النقدية المخصومة. إذا ما كانت قيمة الانخفاض اقل من	تتماشى مع المعايير الدولية

	إعادة تقدير عمر الأصل. يمكن إعادة تدوير هذه الخسائر في بعض الظروف الخاصة	القيمة الدفترية فانه يتم احتساب خسائر الانخفاض باستخدام الأسعار السوقية. إذا لم يكن هنالك خسائر ناتجة عن عملية الانخفاض فيتم إعادة تقدير عمر الأصل. لا يسمح بإعادة تدوير الخسائر	
رسملة تكلفة الافتراض	يسمح بها وذلك لتحديد الأصول	إلزامي وخصوصا عندما تتعلق هذه التكلفة بالأصول التي يتم إنشائها	تتماشى مع المعايير الدولية
تصنيف عقود الإيجار	إذا كانت عملية تحويل ملكيتها ذات طابع تحمل مخاطرها فتصنف تمويلية .	تتماشى مع المعايير الدولية ولكن مع وجود متطلبات أكثر شمولية	تتماشى مع المعايير الدولية
محاسبة عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر	يتم تسجيلها كأصول والتزامات كتأجير مستقبلي. يتم اهتلاكها عادة على عمر الأصل. يتم دفع مبالغ جزئية كإيجار مستمر كمعدل فوائد الالتزامات. يتم احتساب مبالغ الإيجار للعقود التشغيلية باستخدام طريقة القسط الثابت	تتماشى مع المعايير الدولية	تتماشى مع المعايير الدولية
محاسبة عقود الإيجار بالنسبة للمؤجر	يتم تسجيل المبالغ المستحقة عن عقود الإيجار التمويلية كمدىونية على الغير مثل	تتماشى مع المعايير الدولية ولكن مع وجود بعض القوانين	طريقة العرض مشابهة بالمعايير الدولية ولكن تستخدم طريقة صافي

الاستثمار النقدي في توزيع عوائد العقد	لعقود الإيجار الرافعة	المدينون. يتم توزيع عوائد العقد باستخدام طريقة صافي الاستثمار	
تتماشى بشكل كبير مع المعايير الدولية	يتم حصر وإطفاء الأرباح الناتجة من عملية بيع وإعادة تأجير العقد وفقا لمحددات معينة. يتم الاعتراف فورا بالخسائر. إذا كانت العملية متعلقة بعقارات فيتم الأخذ بعين الاعتبار بعض الشروط المحددة	يتم حصر وإطفاء الأرباح الناتجة من عملية بيع وإعادة تأجير العقد. إذا كان العقد مصنف أو أصبح من النوع التشغيلي فتعتمد عندها عملية الاعتراف للمكاسب على آلية البيع بمقارنها مع القيمة العادلة للأصل	عمليات بيع وإعادة تأجير عقود الإيجار
يتم اخذ الاستثمارات طويلة الأجل بالكلفة والقيمة السوقية أو بطرق أخرى مناسبة كقيمة صافي الأصول. يتم اخذ الاستثمارات المتداولة بالكلفة وصافي القيمة التحصيلية أو بالتكلفة الحالية، ايهما اقل	تتماشى مع المعايير الدولية باستثناء أن المكاسب أو الخسائر الغير متحققة من الأسهم المحتفظ بها لغايات البيع تعالج بالدخل الشامل	تعتمد على تصنيفها/ إذا كان هدف الاحتفاظ بها لغاية استحقاقها فيتم احتسابها بقيمة اقتناءها التاريخية الخاضعة للإطفاء ، وإلا بالقيمة العادلة. بالنسبة للمكاسب أو الخسائر الغير متحققة من الاستثمارات المحتفظ بها لغايات الاتجار تؤخذ في قائمة الدخل وأما بالنسبة للاستثمارات المحتفظ بها لغايات البيع فتؤخذ مكاسبها أو خسائرها الغير متحققة أما لحقوق الملكية أو الدخل	الاستثمارات

تتماشى مع المعايير الدولية باستثناء حظر طريقة LIFO	تتماشى بشكل كبير مع المعايير الدولية مع الاستخدام الواسع لطريق LIFO . تستخدم طريقة الإنجاز الكامل في بعض العقود طويلة الأجل وفي حالات محدودة	تؤخذ بالتكلفة وصافي القيمة التحصيلية ولتحديد التكلفة يتم استخدام طرق FIFO أو LIFO أو طريقة المتوسط المرجح. بالنسبة للاعتراف بعوائد وأرباح عقود الإنشاء طويلة الأجل فيتم استخدام طريقة نسبة الإنجاز	المخزون والعقود طويلة الأجل
لا يوجد أي معيار خاص بالاعتراف بالإيراد ولكن الممارس يتماشى مع المعايير الدولية	تتماشى مع المعايير الدولية بشكل كبير. هنالك عدد من المعايير الخاصة ببعض الصناعات والمؤسسات	يتم الاعتراف بالإيراد إذا ما تحققت شروط محددة	الاعتراف بالإيراد
يعتمد الاعتراف وعدم الاعتراف بالأصول المالية على المخاطر، مع التركيز على الشكل الموضوعي بدل من المسألة القانوني	تتماشى مع المعايير الدولية. من الضروري وفي حالة الإفلاس أن يكون هنالك عزل قانوني للأصول لعدم الاعتراف بها	يعتمد الاعتراف وعدم الاعتراف بالأصول المالية بناء على السيطرة	عدم الاعتراف بالأصول المالية
تتماشى مع المعايير الدولية	تتماشى مع المعايير الدولية، مع وجود بعض القوانين لبعض المؤسسات (تحديد تكلفة تعويضات إنهاء الخدمة للعاملين والالتزامات البيئية والخ...)	إذا كان هنالك إمكانية تقدير منطقي للتدفقات الصادرة فيتم تسجيل المخصصات المتعلقة بالالتزامات الحالية انطلقا من أحداث سابقة	المخصصات / بشكل عام

تتماشى مع المعايير الدولية	تتماشى مع المعايير الدولية	إذا كان هنالك إعلان مفصل أو بدء الشروع في خطط إعادة هيكلة فيتم عمل مخصصات لاعادة الهيكلة	المخصصات / لإعادة الهيكلة
تتماشى مع المعايير الدولية	تتماشى مع المعايير الدولية	يجب الإفصاح عن الخسائر أو الأرباح المحتملة غير المتحققة	الأمر الطارئة
تستخدم طرق أكثر من المعايير الدولية ومن ضمنها الطرق الاكتوارية ولكن هنالك اقتراح حالي لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية. يتم خصم التزامات التقاعد بسعر المخاطر طويلة الأجل المعدل. تقييم الأصول بطرق ارتوارية ولكن هنالك اقتراح حالي لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الاكتوارية على متوسط أعمار العمال الحاليين (ليس هنالك نسبة محددة) ولكن هنالك اقتراح حالي لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية. يتم الإفصاح بشكل بسيط ولكن هنالك مقترح لجعلها تتماشى مع	تتماشى مع المعايير الدولية مع بعض الاختلافات البسيطة. يتم خصم التزامات التقاعد	يجب استخدام طريقة (projected unit credit) لتحديد التزامات الانتفاع. تستخدم معدل الأسعار الأعلى لسندات السوق الحالي لخصم التزامات التقاعد. تقييم الأصول بالقيمة العادلة وفي حالة عدم توفر السعر السوقي يتم استخدام التدفقات النقدية المخصومة. يتم إطفاء الأرباح والخسائر الاكتوارية والتي تتعدى 10% على عمر المتبقي من أعمار العمال المشتركين. يسمح باستخدام أي طريقة نظامية للاعتراف السريع (بما في ذلك الاعتراف الفوري) بشرط الاستمرارية بالطريقة. يتم الإفصاح عنها بشكل مفصل.	منافع العاملين / تكلفة حقوق التقاعد و خطط الانتفاع المحددة

المعايير الدولية.			
تتماشى مع المعايير الدولية بما يخص التقاعد المتأخر. ليس هنالك معايير لمعالجة المنافع الأخرى ولكن الممارسات الحالية متماشية مع المعايير الدولية	تتماشى مع المعايير الدولية بما يخص التقاعد المتأخر. تستخدم طرق الاستحقاق بما يخص تكلفة التوظيف المتأخر إذا ما تحققت بعض الشروط. هنالك عدد من الخيارات لطرق معالجة إنهاء خطط الأمان.	يتم محاسبة منافع التقاعد المتأخر بنفس طريقة التقاعد العادية. وهنالك قوانين أخرى لمعالجة المنافع الناتجة عن زيادة العمالة والعمالة المتأخرة وموظفي عقود طويلة الأجل. يتم محاسبة إنهاء خطط الأمان بنفس طريقة التقاعد.	منافع العاملين / الأخرى
تبنى التكلفة على طريقة القيمة الحقيقية (سعر السوق المأخوذ بتاريخ عملية القياس مطروحا منها مساهمات الموظفين أو السعر الممارس). يتم تحميل تكلفة الأسهم الممنوحة أو الخيارات مباشرة إلا في حالة انه هنالك ظروف أداء مستقبلية.	يوجد هنالك طريقتين لقياس التكلفة: إما طريقة القيمة الحقيقية (سعر السوق المأخوذ بتاريخ عملية القياس مطروحا منها مساهمات الموظفين أو السعر الممارس) ، أو طريقة القيمة العادلة وذلك باستخدام نموذج تسعير الخيارات. يتم تحميل تكلفة الأسهم الممنوحة أو الخيارات على فترة أداء الموظفين.	الإفصاح عن ذلك مطلوب ولكن لا يوجد معيار أو آلية قياس حالية ولا يوجد أي مقترحات بهذا الموضوع	تعويض الموظفين بأسهم المنشأة

<p>تصنيف هذه الخطط كأصول (اسهم مملوكة). تضمنين هذه الخطط في الميزانية</p>	<p>يتم تصنيف هذه الخطط وطرحها من حقوق الملكية. تضمنين هذه الخطط في الميزانية</p>	<p>لا يوجد أي معيار أو مقترح يخص الموضوع</p>	<p>طريقة عرض الراعي لخطط خيارات اسهم الموظفين</p>
<p>تستخدم طريقة التخصيص الجزئية والمشتقة من الاختلافات الموقته الاجمالية لقائمة الدخل المستقبلية. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة كأصل إذا ما كان ممكن تحصيلها مع مرور الوقت. يتم الاعتراف وبشكل كامل بالضريبة المؤجلة كأصول لتكاليف التقاعد. لتنماشى الأمور السابقة لا بد من جداول الاختلافات الزمنية.</p>	<p>تتماشى مع المعايير الدولية ولكن يتم الاعتراف بكل الضرائب المؤجلة كأصل مع إنشاء مخصص إذا كانت احتمالية التحصيل اقل من 50%</p>	<p>يتم استخدام طريقة المخصص الشاملة، والمشتقة من الاختلافات المؤقتة من الميزانية. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة كإصل إذا ما توفرت احتمالية تحصيلها</p>	<p>ضريبة الدخل المؤجلة</p>
<p>تمويل حملة الأسهم يحل بين مصالح كل من حقوق الملكية وحقوق الآخرين. الأسهم الممتازة القابلة للاسترجاع تظهر من ضمن حقوق الآخرين بين تمويل حملة الأسهم</p>	<p>يتم تحليل حقوق ملكية حملة الأسهم بين الأسهم العادية والفئات الأخرى. توسط الأسهم الممتازة القابلة للاسترجاع بين الالتزامات وحقوق الملكية</p>	<p>يعتمد تصنيف أدوات راس المال على جوهر التزام المصدر. لا تعد الأسهم الممتازة القابلة للاسترجاع من ضمن حقوق الملكية وإنما التزامات</p>	<p>أدوات راس المال / تحديد فئات الأسهم</p>
<p>قد نص القانون على</p>	<p>تتماشى مع المعايير</p>	<p>تظهر كإقتطاع من حقوق</p>	<p>أدوات راس المال / شراء</p>

الشركة لأسهمها	الملكية	الدولية	إلغاءها مباشرة إلا إذا كان محتفظ بها كعهده فيتم إنشاء احتياطي تخفيض لرأس المال
أدوات رأس المال القابلة للتحويل إلى التزامات	تحتسب على أساس التوزيع بين حقوق الملكية والالتزامات	عادة هي التزم	تتماشى مع المعايير الأمريكية
قياس المشتقات وأدوات التحوط المالية الأخرى والمتحوط بواسطتها للاستثمارات بالمنشأة الأجنبية	تظهر الأرباح/الخسائر الناتجة عن هذا النوع من التحوط في حقوق الملكية، بما في ذلك نتائج عمليات التحوط الأخرى والتي لم يتم استخدام المشتقات بها. عند بيع أو التخلص من الاستثمار يتم تحويل نتائج هذا النوع من التحوط وترحيله من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل	يتماشى مع المعايير الدولية باستثناء نتائج التحوط بغير المشتقات فيتم إظهارها بالدخل مباشرة	يتماشى مع المعايير الأمريكية بشكل كبير باستثناء انه لا يتم تحويل أية نتائج من حقوق الملكية للدخل
قياس المشتقات وأدوات التحوط المالية الأخرى	تقاس المشتقات وعمليات التحوط بناء على القيمة العادلة وتؤخذ قيمة التغير في القيمة العادلة إلى قائمة الدخل، باستثناء عمليات التحوط الخاصة بالتدفقات النقدية حيث تؤخذ قيمة التغير في حقوق الملكية وتحوّل للدخل عند تحقق العملية فعلا. يتم الاعتراف بالقيم المؤجلة والناتجة عن قياس الالتزامات/الأصول والخاصة بعمليات التحوط طويلة الأجل بما يخص التدفقات النقدية بناء على (طريقة التسويات)	يتماشى مع المعايير الدولية باستثناء الاعتراف بالقيم المؤجلة والناتجة عن قياس الالتزامات/الأصول والخاصة بعمليات التحوط طويلة الأجل بما يخص التدفقات النقدية بناء على (طريقة التسويات)	لا يوجد معيار أو آلية حالية شاملة للمعالجات. تقاس الالتزامات المالية وفقا لطريقة إطفاء ناتج تسويات العمليات من ربح وخسارة في قائمة الدخل، وبطريقة مشابهة للاستثمارات

		طويلة الأجل بما يخص التدفقات النقدية بناءا (طريقة التسويات)	
مشاركة في عمل مجموعات مشترك طويل الأجل	مشاركة في عمل مجموعات مشترك طويل الأجل	هنالك عمل مشترك حالي يعمل على اقتراح يفضل استخدام طريقة القيمة العادلة لقياس جميع الالتزامات والأصول، والاعتراف تقريبا بجميع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة في الدخل الحالي. اقتراح كذلك آليات وطرق جديدة لقياس أدوات التحوط المالية	مقترحات مستقبلية للمشتقات والأدوات المالية الأخرى
تتماشى مع المعايير الدولية باستثناء أنه لا يمكن إطفاءها بمقابلة الأصول	تتماشى مع المعايير الدولية	يعترف بها كدخل مؤجل وتطفئ. يمكن إطفاء المنح الرأسمالية مقابل الأصول	المنح الحكومية

مواضيع محاسبية وتقارير أخرى			
يتماشى مع المعايير الدولية بشكل كبير	يتماشى مع المعايير الدولية بشكل كبير	يحدد التعريف بناءا على مستوى السيطرة المباشرة والغير مباشرة والتأثير الجوهرى من جهة على جهة أخرى أو السيطرة المشتركة من الطرفين	تعريف العمليات المتعلقة بجهات الشركاء (شركات تابعة)
يتماشى مع المعايير الدولية بشكل كبير ولكن الاستثناءات اكثر بكثير	يتماشى مع المعايير الدولية بشكل كبير ولكن الاستثناءات محدودة بشكل اكبر	يتم الإفصاح عن اسم وطبيعة العلاقة وأنواع العمليات مع جهات الشركاء. إعطاء إفصاح بشكل اكبر عن العلاقة ونوع السيطرة وذلك بغض النظر عن	الإفصاح عن العمليات المتعلقة بجهات الشركاء (شركات تابعة)

		حصول عمليات بين الطرفين من عدمه. يوجد بعض الاستثناءات لفصل القوائم المالية لبعض الشركات التابعة	
يتماشى مع المعايير الدولية	يتماشى مع المعايير الدولية	يتم تسوية القوائم المالية بالأحداث المتعاقبة، مع إرفاق الدلائل والظروف لتلك الأحداث في تاريخ إعداد الميزانية وكذلك بيان الموضوعية في كيفية تأثر مبالغ بنود القوائم المالية. لا يبد كذلك من الإفصاح عن الأحداث التي لم ينتج عنها تسويات محاسبية	تسوية الأحداث المؤثرة بالميزانية
يتماشى مع المعايير الدولية	تستحق في تاريخ قياس الخسائر المتوقعة للتوقف في تاريخ الإغلاق أو التخلص. تحتسب الأصول بأقل من قيمتها وصافي القيمة التحصيلية	يتم إنشاء بعض المخصصات لبعض التكاليف التي تعد هيكلية وشرطية للاعتراف بالمخصص. تخفض الأصول لاعلى سعر بيع مستخدم والمبني على التدفقات النقدية المخصومة	قياس الأنشطة الغير مستمرة / (الأنشطة المستبعدة)
الإفصاح عنها في قائمة الدخل ضمن مجموع من أرباح العمليات المستبعدة	الإفصاح عن نتائج استبعاد النشاط في بند مستقل في قائمة الدخل يسبق (صافي الدخل قبل الضريبة من العمليات	إعطاء تفاصيل وافية عن الأنشطة المستبعدة. الإفصاح عنها في قائمة قبل (الأرباح أو الخسائر قبل الضريبة من العمليات الغير المستمرة)	طريقة عرض الأنشطة الغير مستمرة (الأنشطة المستبعدة) والإفصاح عنها

	(المستمرة)		
العائد على الأسهم المخفضة	يتم استخدام طريقة المتوسط المرجح المحتملة للأسهم المخفضة. وذلك باستخدام الطرق المتبعة في اسهم الخزينة وعقود الخيار والكفالات	يتمشى مع المعايير الدولية	يتمشى مع المعايير الدولية
البنود الغير عادية والاستثنائية	البنود الغير عادية محدودة بأحداث خارجة عن سيطرة المنشأة. يتم إظهار البنود الاستثنائية في ملاحظات	يتمشى بشكل كبير مع المعايير الدولية . لا يتم إظهار مجاميع الدخل للعمليات قبل العمليات الاستثنائية	لا وجود لبنود غير عادية. يجب الإفصاح عن البنود الاستثنائية في قائمة الدخل
نطاق وأسس إنشاء تقارير القطاعات	يعتمد إنشاء وتحديد تقرير القطاع الأولي والثانوي في الشركات العامة على المخاطر والعوائد وهيكله التقارير الداخلية.	يعتمد التقرير في الشركات العامة على القطاعات التشغيلية الداخلية.	يعتمد التقرير في الشركات العامة والشركات الخاصة الضخمة على تصنيف الأعمال والمناطق الجغرافية
السياسات المحاسبية الخاصة بتقارير القطاعات	تستخدم مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً والخاصة بالقوائم الموحدة	تستخدم السياسات الخاصة بالتقارير الداخلية (وحتى لو اختلفت تلك السياسات مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً بما يتعلق بالقوائم الموحدة)	يتمشى مع المعايير الدولية
الإفصاح عن تقارير القطاعات	يتضمن الإفصاح عن تقرير القطاع الأولي (العوائد والنتائج ونطاقه ومجموع	يشابه المعيار الدولي إلا أن الإفصاح عن	يتم الإفصاح عن الإيرادات والنتائج وصافي الأصول. يتم

الإفصاح بناء تصنيف الأعمال والنطاق الجغرافي	الالتزامات والنطاق الجغرافي غير مطبوع. يتم الإفصاح عن الاهتلاك والإطفاء والضريبة والبنود الاستثنائية والغير عادية إذا ما أعدت تقارير داخلية	أصوله والتزاماته. يتضمن الإفصاح عن تقرير القطاع الثانوي (العوائد ونطاقه ومجموع أصوله .	
تستخدم عدت معايير مع متطلبات متعددة لكل منها. استخدام كل من الطريقة المباشرة والغير مباشرة	شبيه بالمعيار الدولي مع بعض التوجهات المحددة بما يخص بعض البنود. استخدام كل من الطريقة المباشرة والغير مباشرة	التزام كامل بالمعيار مع بعض المرونة بالمحتويات. استخدام كل من الطريقة المباشرة والغير مباشرة	طرق وكيفية تشكيل قائمة التدفقات النقدية
يتضمن النقد الجوالوات ولكن يستثنى منه أشباه النقد	يتم استثناء الجوالوات من النقد مع إبقاء أشباه النقد قصيرة الأجل	يتضمن النقد بعض الجوالوات وأشباه النقد قصيرة الأجل (اقل من ثلاثة شهور)	تعريف النقد وأشباه النقد في قائمة التدفقات النقدية
يوجد بعض الاستثناءات لبعض الشركات التابعة والصناديق المشتركة	يوجد بعض الاستثناءات المحدودة بما يخص بعض المنشأة الاستثمارية	لا يوجد أية استثناءات	الاستثناءات من قائمة التدفقات النقدية
يتم إعداد قائمة ثانوية في مجموع الأرباح والخسائر المعترف بها	يتم الإفصاح عن الدخل الشامل ، إما بطريقة مدمجة في قائمة الدخل أو بطريقة مشابهة للمعايير الدولية.	يتم عمل هذه القائمة على شكل قائمة ثانوية أو قائمة تفصيلية منفصلة في قائمة حركات حقوق الملكية الثانوية	قائمة المكاسب والخسائر المعترف بها (الدخل الشامل)

	كما انه يتم تحديد والإفصاح عن المبالغ المتراكمة		
لا يوجد أي معيار ملزم لذلك. يوجد بعض المقترحات تتضمن بعض القرارات التحليلية للأعمال والمعلومات المالية	يجب على الشركات العامة إعداد قوائم قرارات الإدارة وقوائم تحليلية متوافقة مع متطلبات سوق البورصة الأمريكي وبالتركيز على السيولة ومصادر رأس المال ونتائج العمليات	لا يوجد أي معيار ملزم لذلك. يوجد بعض المقترحات تتضمن بعض القرارات التحليلية للأعمال والمعلومات المالية	كشوف بالعمليات التشغيلية والمالية
إلزاما على الشركات المدرجة إعداد تقارير نصف سنوية وفقا لمتطلبات سوق البورصة وتماشيا مع المعايير الدولية	إذا ما تم إعدادها، يجب أن تكون أسس إعدادها متطابقة مع القوائم المالية الشاملة. بالنسبة للشركات المسيطرة فانه إلزاما عليها إعداد تقارير ربع سنوية وتقديمها لسوق البورصة	لا يوجد إلزام بإعداد التقارير المرحلية ولكن لا بد من التقيد بالمعايير إذا ما أعدت. يجب أن تكون أسس إعدادها متطابقة مع القوائم المالية الشاملة ومتضمنة كذلك لفترات مقارنة	التقارير المالية المرحلية

من جدول المقارنة السابق يستطيع الباحث الجزم بأن الفروق بين كل من معايير المحاسبة الدولية والامريكية والبريطانية تعتبر فروق طفيفة، وبالتالي فان تلك المعايير جميعها اعدة لبيئة دول متقدمة.

## الفصل الثاني : الجانب العملي

### 1-2 وصف عينة الاستبانة:

ان الغاية التي تكمن من وراء وصف عينة الاستبانة تتمثل في توفير خلفية يمكن الاستناد عليها في تحليل النتائج التي تدعم هذا البحث ؛ فعينة البحث تتمثل بمجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية في اقسام المحاسبة بالجامعات العراقية المختلفة، معدي القوائم المالية ، بالإضافة الى المحاسبين القانونيين. لقد وزعت استمارات الاستبانة على عينة البحث حيث قام الباحث بتوزيع 40 استمارة استبانة . وفيما يلي جدول يوضح عدد الاستمارات التي تم توزيعها ودرجة الاستجابة الفعلية:

جدول رقم (1) عدد الاستمارات الموزعة و المسترجعة

الاستجابة الفعلية		العينة المستهدفة		التفاصيل
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%85	34	%100	40	الاستمارات

ويتضح مما سبق ان نسبة الاستجابة الفعلية من بين اجمالي العينة المستهدفة 85% و التي تمثل ( 34 ) استمارة من ( 40 ) استمارة وهي نسبة جيدة. وتجدر الإشارة هنا الى ان لم يتم استبعاد اي استمارة استبانة لان جميعها تم ملئه بشكل صحيح كنتيجة للجهد المبذول في الشرح و التوضيح في كيفية ملاءمة استمارة الاستبانة للعينة من قبل الباحث. اما تصنيف افراد العينة حسب العمر فانه يمكن تصنيفهم الى الفئات التالية:

جدول رقم (2) تصنيف افراد العينة حسب العمر

النسبة %	العدد	فئة العمر
12	4	اصغر من 35
29	10	36-40
32	11	40-50
27	9	51 فاكثر
%100	34	المجموع

ونلاحظ من الجدول اعلاه ان 88% من اعمار العينة اعمارهم من 36 فاكثر ؛ كما ان تمركز اعمار العينة هو في الفئة العمرية ( 40 – 50 ) و بنسبة 32% ؛ وتلك نقاط ايجابية لكون اغلبهم يمتاز بخبرة جيدة حسب توقع الباحث. اما عن التحصيل العلمي فاننا نلاحظ مايلي:

## جدول رقم (3) تصنيف أفراد العينة حسب التحصيل العلمي

النسبة %	العدد	التحصيل العلمي
9	3	شهادة البكالوريوس او اقل
12	4	دبلوم (سنة بعد البكالوريوس)
41	14	ماجستير علوم في المحاسبة
29	10	محاسبة قانونية
9	3	دكتورة فلسفة في المحاسبة
%100	34	المجموع

كما موضح من الجدول فان افراد العينة الذين يحملون شهادة اعلى من البكالوريوس يشكلون نسبة 91% من اجمالي افراد العينة الامر الذي يشير الى كفاءة العينة في فهم البحث و مقدرتهم على تحقيق اجابات علمية دقيقة تؤدي الى نتائج يستطيع الباحث الثقة بها.

اما سنوات الخبرة فقد تم تصنيف افراد العينة الى مجموعة من الفئات حسب عدد سنوات الخبرة العلمية لديهم و كانت النتائج كما يلي:

## جدول رقم (4) تصنيف افراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة
9	3	اقل من 10
85	29	10 - 20
6	2	اكثر من 25
%100	34	المجموع

ويتمركز افراد العينة على المستوى الاجمالي في فئة سنوات الخبرة ( 10 - 20 ) حيث يشكل نسبة 85% فضلا عن 6% يتمركزون في فئة سنوات الخبرة ( اكثر من 25 ) مما يشير الى ان اغلب افراد العينة يمتازون بالخبرة الطويلة و ذلك يجعل من اجاباتهم و حسب رأي الباحث موضعية و مبنية على تجربة عملية طويلة.

## 2-2 تحليل الاستبانة:

يبين الجدول التالي اجابات عينة البحث على الاسئلة المطروحة في الاستبانة ( لمزيد من التفاصيل انظر الملحق) و كما يلي :

## جدول رقم (5) اجابات عينة البحث ممثلة بشكل عددي و نسبة مئوية

لا		لا اعلم		نعم		التفاصيل
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
88	30	3	1	9	3	1- هل تعتقد أن معايير المحاسبة والتدقيق الدولية تناسب جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية
88	30	6	2	6	2	2- هل تعتقد بان هذه المعايير راعت الاختلافات بشتى أشكالها بين الدول كالاختلافات الثقافية والجوانب الإنسانية الأخرى
6	2	12	4	82	28	3- هل تعتقد بان هذه المعايير نجحت في تقليل التضاربات باليات المعالجات المحاسبية المختلفة بين الدول
85	29	6	2	9	3	4- هل تنصح العراق بتطبيق هذه المعايير بشكل مطلق
44	15	12	4	44	15	5- هل تعتقد وفي حالة قيام العراق بتطبيق المعايير الدولية ستكون الفائدة المرجوة من ذلك فائدة عظيمة على الدولة
56	19	9	3	35	12	6- هل تعتقد بوجود سلبيات في حالة قيام العراق بتطبيق تلك المعايير
74	25	-	-	26	9	7- هل عدم اتباع تلك المعايير سيبقي العراق بمعزل عن العالم
47	16	3	1	50	17	8 - هل العراق بمقوماته الحاضرة يستطيع فعلا تطبيق هذه المعايير
9	3	9	3	82	28	9- هل يمكن تبرير أسباب عدم تبني كثير من الدول المتقدمة لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية

ومما يتقدم يتبين مايلي:

- 1- وجد أن الغالبية متفقون أن المعايير الدولية لا تلائم الدول النامية
  - 2- اتفق الجميع تقريبا بان المعايير الدولية لم تراعي الاختلافات بين الدول من أي ناحية تذكر
  - 3- كان رأي الأغلبية بأن المعايير نجحت بتقليل التضارب باليات المعالجات المحاسبية
  - 4- كان رأي الأغلبية نصح العراق بعدم القيام بتطبيق والالتزام بالمعايير الدولية
  - 5- لقد تساوت نسبة المتفق والمعارض على ان يقوم العراق بتطبيق للمعايير الدولية ستعود بفائدة عظيمة على الدولة (المقصود الاقتصاد)
- والأسباب التي أبدت من المعارضين والمؤيدين يمكن تلخيصها بالتالي :

### المؤيدين

- جلب المستثمر الأجنبي من منطلق ثقته بالية توحيد المعايير
- ستساعد على تداول أوراق الشركات العراقية في البورصات العالمية ودخولها كذلك في الأسواق الخارجية
- ستساعد في رفع مستوى أداء الشركات العراقية
- ستزيد من كفاءة الإفصاح وبالأخص للمجتمع المالي وبالتالي سينعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد القومي
- إمكانية مقارنة البيانات مع الدول الأخرى وبالأخص المتقدمة
- تنسجم مع انضمام العراق لمنظمة التجارة الدولية
- ستساعد في توجيه الأنشطة الاقتصادية بشكل علمي مدروس ومجرب

### المعارضين

- بسبب الاختلافات بإمكانية التطبيق
- لعدم اخذ هذه المعايير الواقع العراقي بعين الاعتبار وبالأخص مشاكله الاقتصادية
- لعدم وجود شركات عراقية مؤهلة للمنافسة الدولية
- 6- كان الرأي الغالب يتفق بعدم وجود سلبيات لتطبيق العراق للمعايير الدولية ولكن الأقلية التي أقرت بوجود سلبيات عللت رأيها بالأسباب التالية :
- لعدم وجود كفاءات عراقية تتمكن من تفعيل هذه المعايير بشكل صحيح لنقص التدريب والإمكانيات
- لصعوبة التطبيق وعدم الوضوح وبالتالي قد يؤدي إلى غموض بالافصاحات
- 7- لقد فاقت نسبة المؤيدين بان عدم اتباع العراق للمعايير الدولية لن يبقيه بعزلة عن العالم عن أو لآنك الذين يعتقدون بان عدم اتباع العراق للمعايير الدولية سيبقيه فعلا بمعزل عن العالم و بفارق كبير جدا

- 8- لقد فاقت نسبة المؤيدين بان العراق وبمقوماته الحاضرة يستطيع فعلا تبني هذه المعايير الدولية عن اولئك الذين يعتقدون بان لايمكن للعراق بمقوماته الحاضرة بفارق صغير جدا
- 9- بطرحنا للسؤال التاسع في الاستبيان (هل يمكن تبرير أسباب عدم تبني الدول المتقدمة لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية) اتفق الجميع تقريبا بأنه يمكن تبرير ذلك بما يلي :
- من منطلق أن معايير تلك الدول تلائم بيئتها الخاصة بها
  - من منطلق أن المعايير التي تتبع من الداخل تلائم أكثر من المعايير المستوردة
  - القدرة الكبيرة التي تتمتع بها تلك الدول من وضع معايير خاصة بها وتطبيقها وتجربتها من خلال هيكلها الاقتصادي
  - لما لها من سيطرة اقتصادية رائدة
  - تحاول تلك الدول المحافظة على خصوصيتها
  - عدم قبول الدول الأوروبية بالسيطرة الأمريكية والعكس صحيح
  - المعايير الأمريكية أرقى من المعايير الدولية
  - من منطلق أن تلك الدول هي من أولى دول العالم التي استطاعت تطوير الفكر المحاسبي ومن الصعب أن تتخلى عن الهيئات التي تحكم معاييرها بسهولة وخصوصا بعد النجاح الذي حققته تلك الهيئات

ومما تقدم وبالنظر إلى جدول رقم(5) ايضا يتضح أن معايير المحاسبة الدولية لا تلائم الدول النامية ولا تراعي الاختلافات بين الدول من أي ناحية تذكر ولكن تطبيقها يقلل من التضارب باليات المعالجات المحاسبية وهذا يعني صحة الفرض الرئيسي للبحث المتمثلة ان معايير المحاسبة الدولية لا تلائم الدول النامية ولا تراعي الاختلافات بين الدول من أي ناحية تذكر ولكن تطبيقها في العراق يقلل من التضارب باليات المعالجات المحاسبية .

### الفصل الثالث: الاستنتاجات و التوصيات

#### 3-1 الاستنتاجات :

- 1- ان المعايير الدولية لا تلائم الدول النامية وذلك لأنها لم تراعي ظروف تلك الدول وانما اخذت بعين الاعتبار ظروف الدول المتقدمة فقط.
- 2- ان تبني العراق للمعايير الدولية له كثير من السلبيات والايجابيات وكما هو موضح بالفصل الثاني.
- 3- ان الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانية لم تطبق معايير المحاسبة الدولية بل ان لها معاييرها الخاصة بها.

4- انضمام العراق الى منظمة التجارة الدولية يلزم العراق بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بالرغم من كل المشاكل التي تواجه عملية التطبيق.

### 2-3 التوصيات :

- 1- تفعيل البرامج وإقامة الدورات والتي تتعلق بأهمية تطبيق المعايير المحاسبية والعمل على تقويتها.
- 2- العمل على تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق إدراكا لأهميتها الكبيرة وذلك من قبل الجهات ذات العلاقة
- 3- دراسة وتحليل أهمية توفيق معايير المحاسبة العراقية مع معايير المحاسبة الدولية في ظل التحديات في القرن الحالي.
- 4- يوجد تباين كبير بين معايير المحاسبة العراقية ومعايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية الموحدة.
- 5- عقد ورش عمل والاستعانة بخبراء في مجال المحاسبة بهدف تطوير كفاءة معدي القوائم المالية .
- 6- تشجيع البحث العلمي في مجال إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

**المصادر:****أولاً: المصادر العربية:**

1. العسافين ، هيثم ، الاتجاهات المحاسبية الحديثة في تقييم الموجودات (معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ورقم (40) وأثرها على القرارات الاستثمارية لشركات التأمين، المدقق، العدد 52-53 شباط 2003.
2. دهش ، نعيم ، الجديد في المعالجات المحاسبية للشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى، المدقق، العدد 52-53 شباط 2003.
3. رمضان ، عبد الهادي حامد ، العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية العراقية المساهمة العامة ، رسالة ماجستير – الجامعة العراقية – عمان 1999.
4. قاسم ، عبد الرزاق محمد ، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، الشروق للدعاية والإعلان والتسويق - عمان 1999.

**ثانياً: المصادر الأجنبية:**

1. Ball, Ray , Ashok Robin, and Joanna Shuang Wu, Incentive Versus Standards: Properties of Accounting Income in Four East Asian Countries, and Implications for Acceptance of IAS, William E. Simon Graduate School of Business Administration, University of Rochester, The Bradley Policy Research Center, Working Paper No. FR 00-04, March 6, 2000.
2. Boockholdt, J. L, Accounting Information System, Transactions Processing and Controls, Irwin McGraw-Hill, 1999.
3. Choi, Federick D. S., Carol Ann Frost, and Gary K. Meek, International Accounting, 4th Edition, Prentice Hall, 2001.
4. Countryman, Andrew , "Roll-Ups": the pitfalls of conflicts, . Chicago Tribune, March 17, 2002.
5. Cushing, Barry E, and Marshall B. Romney. Accounting Information System, 6th. Edition, Addison-Wesley Publishing Company, 1994.
6. Hendriksen , Eldon S. ; and Michael F. Van Breda; Accounting Theory, Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill 1992.

7. Kieso , Donald E, Jerry J. Weygandt, and Terry D. Warfield, Intermediate Accounting, 14th Edition, John Wiley & Sons, Inc. 2012.
8. Samuelson Paul A. , and Welliam d. Nordhaus, Macroeconomics, McGraw-Hill, 1989.
9. Schroeder , Richard G. , Myrtle W. Clark, and Jack M. Cathey, Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001.
10. Todaro , Michael P. , Economic Development, Addison-Wesley Longman, 7th Edition, 2000.
11. www.aicpa.org, American Institute of Certified Public Accountants.
12. www.fasb.org, Financial Accounting Standards Board.
13. www.iasb.uk, International Accounting Standards Board.

#### ثالثاً: المقالات:

1. العبادي ، هيثم و القشي ، ظاهر شاهر ، مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية لبيئة الشركات العاملة في الأردن بالمقارنة مع معايير المحاسبة المالية الامريكية، ومعايير المحاسبة البريطانية، 2006.

**(1) الملحق****(استمارة استبانة)**

استاذي المحترم  
استاذتي المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاستمارة التي بين يديك هي جزء من متطلبات البحث الموسوم:

**(مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية لبيئة الشركات العاملة في العراق بالمقارنة مع معايير المحاسبة المالية الامريكية، ومعايير المحاسبة البريطانية)**

يهدف البحث الى التعرف نت خلال اجاباتكم الى معرفة النتائج التي سيواجهها العراق نتيجة تبنيه وتطبيقه المعايير الدولية، وهل المعايير الدولية ملائمة لبيئة دولة نامية كالعراق؟ أم هي تناسب بيئة الدول المتقدمة؟ وبالتالي المساهمة في خدمة عجلة الاقتصاد ومهنة التدقيق والمحاسبة ومحاولة تفادي السلبيات المتوقعة والتحوط لها بشكل فاعل ومثمر.

ان الاجابة عن الاسئلة الموجودة في هذه الاستبانة سوف يكون مصدرا مهما ومرتكزا اساسيا لانجاز هذا البحث مثنن جهودكم و شاكرنا في نفس الوقت تعاونكم في اعطاء المعلومات الدقيقة ، علما ان هذه المعلومات ستكون في غاية السرية و تستخدم لاغراض البحث فقط.

**ملاحظة:**

1. الباحث مستعد لشرح و توضيح أي سؤال من اسئلة الاستبانة.
2. يامل الباحث ان يستعيد الاستمارة في اقرب وقت ممكن.

مع فائق الشكر و التقدير  
الباحث

معلومات عامة:1. العمر 

2. التحصيل الدراسي : الرجاء وضع علامة (X) في المربع الصحيح :

- شهادة البكلوريوس او اقل - دبلوم (سنة بعد البكلوريوس) - ماجستير علوم في المحاسبة - محاسبة قانونية - دكتوراة فلسفة في المحاسبة 3. عدد سنوات الخبرة

يرجى التفضل بوضع (X) في مربع الاجابة الصحيحة :-

- 1- هل تعتقد أن معايير المحاسبة والتدقيق الدولية تناسب جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية:
- لا  لا اعلم  نعم
- 2- هل تعتقد بان هذه المعايير راعت الاختلافات بشتى أشكالها بين الدول كالاختلافات الثقافية والجوانب الإنسانية الأخرى:
- لا  لا اعلم  نعم
- 3- هل تعتقد بان هذه المعايير نجحت في تقليل التضاربات باليات المعالجات المحاسبية المختلفة بين الدول:
- لا  لا اعلم  نعم
- 4- هل تنصح العراق بتطبيق هذه المعايير بشكل مطلق:
- لا  لا اعلم  نعم
- 5- هل تعتقد وفي حالة قيام العراق بتطبيق المعايير الدولية ستكون الفائدة المرجوة من تلك فائدة عظيمة على الدولة:
- لا  لا اعلم  نعم
- في حالة إجابتك بنعم أو لا على السؤال رقم (5) أرجو ذكر الأسباب التي تؤيد رأيك بالأسفل:

.....

.....

.....

6- هل تعتقد بوجود سلبيات في حالة قيام العراق بتطبيق تلك المعايير:

لا	لا اعلم	نعم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

• في حالة إجابتك بنعم على السؤال السابق الرجاء التكرم بذكر تلك السلبيات حسب رأيك

.....

.....

.....

7- هل عدم اتباع تلك المعايير سيبقى العراق بمعزل عن العالم:

لا	لا اعلم	نعم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

8- هل العراق بمقوماته الحاضرة يستطيع فعلا تطبيق هذه المعايير:

لا	لا اعلم	نعم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

9- هل يمكن تبرير أسباب عدم تبني كثير من الدول المتقدمة لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية:

لا	لا اعلم	نعم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

• في حالة إجابتك على السؤال السابق بنعم نرجو ذكر الأسباب برأيك والتي منعت دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة بتبني المعايير الدولية وفضلت معاييرها الخاصة بها:

.....

.....

.....

# The Extent of IAS Relevance for Iraqi Companies Environment Comparing With US and UK Financial Accounting Standards

**Mohammed Qasim Sherza**

Al-Rafidain University College

**Abstract:** *This research aims to identify the results to be faced by Iraq as a result of his adopting and applying international accounting standards, and whether international accounting standards appropriate to the environment of a developing country like Iraq? Or are they fit the environment of developed countries? the theoretical side covered through a literature review of accounting to identify the international accounting standards and those working on the issued and has been issued so far, The researcher reached to the conclusion that the application of these accounting standards reduces inconsistencies mechanisms accounting treatments and this is positive by itself , and all these results will not know with certainty till Iraq begins adopting and applying international accounting standards.*